

منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023

دراسة تحليلية لوزارة الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث

The methodology of managing public spending in Algeria between reality and the prospects for reform in 2023

An analytical study of the Ministry of Youth and Sports between traditional management and modern management

لحول كمال¹، ديلمي هاجيرة²

Lahouel kamal¹, dilmi hadjira²

¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، kamel.lahouel@univ-tlemcen.dz

² جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، dilmi.hadjira@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام 2022/14/01؛ تاريخ القبول: 2022/05/14؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى عرض التنظيم والتبويب الاقتصادي والمالي للإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل التسيير التقليدي للميزانية للوقوف على أهم النقائص ومواطن الضعف والخلل في تسيير المالية العمومية، مع التطرق لأهم المحاور الرئيسية لإصلاح الميزانية العامة مع دراسة حالة تسيير قطاع الشباب والرياضة بين النمط التقليدي الحالي والنمط الحديث في ظل الإصلاح المرتقب آفاق مطلع سنة 2023، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية أهمها أن تبني الإصلاح بمختلف جوانبه من شأنه توفير مؤشرات قياس ذات نوعية تساهم في تعزيز المسائلة والحوكمة بالإضافة إلى ربط البرامج بالأهداف والنتائج عن طريق مؤشرات الأداء إلا أن هذا يبقى لحد الساعة مجرد استشراق في ظل التأخر الكبير في تبني هذه الإصلاحات لحد الآن (القانون العضوي الجديد رقم 15-18، محاسبة الذمم أو الحقوق المثبتة، بالإضافة إلى تحسين جودة النظام المعلوماتي).

كلمات مفتاحية: الإنفاق العمومي؛ الإصلاح الميزانياتي؛ ميزانية البرامج؛ محاسبة القطاع العام؛ قطاع الشباب والرياضة.

تصنيفات JEL: H54؛ H61؛ H83؛ L31.

Abstract: This study aims to present the economic and financial organization and classification of government spending in Algeria in the current management of the budget, to know the most important shortcomings and negatives of managing public finances. With exposure to the most important axles main of the reform of the public budget with a case study of the management of the youth and sports sector between the current management and modern management in the reform expected at the beginning of 2023,

The study finding several main results, the most important of which are: that working on the reform in its different sides would provide quality Measurement indicators that contribute to strengthening accountability and governance, in addition to linking programs to goals and results through performance indicators. But that this remains up to now just anticipation, As a result of the great delay in adopting these reforms so far (New Organic Law No: 15-18, Accounting for Receivables or Entitlement Accounting, Improving the Quality of the Information System).

Keywords: public spending; budget reform; programs budget; public sector accounting; Youth and Sports Sector.

JEL Classification Codes : H54; H61; H83; L31.

تمهيد

في ظل اتساع الأحداث السياسية والاقتصادية خاصة في عصر اقتصاد العولمة، تسعى جل الدول إلى تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق عدة سياسات اقتصادية، مالية وتجارية،... إلخ، وتعد الميزانية العامة للدولة أحد أهم أدوات تحقيق ذلك خاصة في جانبها الإنفاقي والذي يعكس بدوره توجهات وخيارات الدولة ونظرا لأهمية الإنفاق الحكومي وبهدف زيادة فعاليته وكفاءته سعت الجزائر على غرار معظم الدول إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الجذرية من خلال تحيين المنظومة القانونية، المالية والمحاسبية لتسيير المالية العمومية بما يتماشى ومتطلبات الإفصاح المالي والمحاسبي الموصى بها من طرف المنظمات والهيئات الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن خلال هذا البحث نسعى إلى دراسة مدى واقع وآفاق التزام النفقات العمومية في الجزائر بمبادئ الحوكمة والشفافية في مجال التسيير المالي والمحاسبي، وذلك من خلال الانتقال من التسيير التقليدي لعمليات الإنفاق الحكومي إلى التسيير الحديث القائم على البرامج بالأهداف والنتائج والذي يتجلى في صدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية وأخرى لا تزال قيد الدراسة والتقييم أهمها صدور القانون العضوي الجديد رقم 18-15 الصادرة في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية (La Loi Organique relative aux Lois de Finances Algérie)، المشروع التمهيدي المتعلق بقانون المحاسبة العمومية سنة 2020 والذي لا يزال حيز الدراسة والتقييم، بالإضافة إلى إجراء وزارة المالية عدة دورات تكوينية وتدريبية لفائدة موظفيها حول النظام المحاسبي الجديد (محاسبة الذمم أو الحقوق المثبتة comptabilité des droits constaté) تماشيا مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العمومي (IPSAS) والقانون العضوي الجديد،... إلخ، وذلك إلى غاية آفاق سنة 2023 والتي تعد سنة بداية التبنى الفعلي لجملة من الإصلاحات في مجال تسيير المالية العمومية في الجزائر إذا لم يتم التأجيل مرة أخرى.

❖ وبناء على ما سبق نحاول معالجة الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنظيم الفني والتقني لتسيير عمليات الإنفاق الحكومي؟، وما هي آفاق الإصلاح المتعلقة به؟.

❖ الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي مختلف التصنيفات الاقتصادية للإنفاق الحكومي في الجزائر، والهيئات المكلفة به؟
- ✓ ما هي أهم النظم والمدونات (المالية، المحاسبية والقانونية) لتسيير عمليات الإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم النقائص التي تميز الأنظمة الحالية لتسيير عمليات الإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم محاور عصرة النظام الميزانياتي في الجزائر (MSB Modernisation Système Budgétaire)، وما هي أهم ميزاته، وآفاقه؟

❖ **محتويات البحث:** من أجل معالجة إشكالية البحث والإلمام بالمفاهيم النظرية والتحليلية للبحث، تم الإعتماد على العناصر التالية:

- ✓ **أولا:** الإطار العام لتسيير وتنظيم الإنفاق الحكومي في الجزائر وفق المدونات الحالية.
 - ✓ **ثانيا:** إصلاح منهجية تسيير وتنظيم عمليات الإنفاق الحكومي في الجزائر (النقائص والدوافع، محاور الإصلاح)
 - ✓ **ثالثا:** دراسة حالة قطاع الشباب والرياضة (التسيير التقليدي والتسيير الحديث)
- ❖ **المنهجية والأدوات المعتمدة:** من أجل معالجة إشكالية البحث والإلمام بالجوانب النظرية والتحليلية المتعلقة بالموضوع تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المصادر والمراجع المتخصصة خاصة منها القوانين والتعليمات التنظيمية والتشريعية الجزائرية، بالإضافة إلى مختلف الدورات التكوينية المنظمة من طرف وزارة المالية، وكذلك مدونات تسيير المالية العمومية المعتمدة حاليا، وبعض الكتب والمقالات العلمية المتخصصة في موضوع البحث.

❖ **حدود ونطاق البحث:** نظرا لتعدد مصادر الإنفاق العمومي بين مختلف الهيئات العمومية والميزانيات، (كالميزانية العامة للدولة، الحسابات الخاصة بالخرينة، ميزانيات الجماعات المحلية، صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، مؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي)، سوف يقتصر بحثنا هذا على الإنفاق الحكومي الصادر من الميزانية العامة للدولة، وبالخصوص قطاع الشباب والرياضة.

I- الإطار العام لتسيير وتنظيم الإنفاق العمومي في الجزائر وفق المدونات الحالية:

يقصد بالنفقة العمومية استخدام الدولة أو أحد أجهزتها العمومية لمبالغ نقدية بهدف سد الحاجات العامة (تحقيق المنفعة العامة)¹، ازدادت أهمية دراسة الإنفاق الحكومي في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العمومية في كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة²، حيث تسعى الجهات العمومية إلى تحقيق أقصى المنافع العامة باستخدام أقل نفقة ممكنة من خلال حسن التدبير وتجنب التبذير ومحاولة تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة (قاعدة الاقتصاد في النفقة)³، ومن خلال هذا العنصر سوف نستعرض أهم مختلف مستويات وأنواع النفقات العمومية في الجزائر ومختلف أنماط تسييرها.

I-I هيئات ومستويات الإنفاق الحكومي في الجزائر:

تتنوع مصادر الإنفاق الحكومي في الجزائر بتنوع الجهة أو الهيئة العمومية المكلفة به وفق مبدأ الاستقلالية المالية، ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح مختلف أنواع الهيئات والمؤسسات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية والمكلفة بالإنفاق الحكومي.

الجدول (1): الهيئات العمومية المكلفة بالإففاق الحكومي الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية

الهيئة العمومية	الإطار المالي	أعوان التنفيذ	التسيير الحالي
الدولة	- الميزانية العامة للدولة - الحسابات الخاصة بالجزينة (من بينها حسابات التخصيص الخاص).	- الأمرين بالصرف الرئيسيين (الوزراء). - الأمرين بالصرف الثانويين (المدراء التنفيذيين). - الأمر بالصرف الوحيد (الوالي). - المحاسبين الرئيسيين (أمين الجزينة الرئيسي، المركزي، وأمين خزينة الولاية).	- قوانين المحاسبة العمومية أهمها: - قانون 17/84. - قانون 21/90. - منهجية ميزانية البنود والإعتمادات. - مدونة الاستثمارات العمومية، ومدونة التسيير. - مدونة حسابات الجزينة 1967 (محاسبة الصندوق). - أنظمة وبرامج معلوماتية محلية بسيطة ومحدودة.
الولاية	- ميزانية الولاية	- الوالي. - أمين خزينة الولاية.	- قوانين المحاسبة العمومية أهمها: - قانون 17/84. - قانون 21/90. - التعليمتين الوزائيتين (W1-W2). - مدونة حسابات الجزينة 1967 (محاسبة الصندوق). - أنظمة وبرامج معلوماتية محلية بسيطة ومحدودة.
البلدية	- ميزانية البلدية	- رئيس البلدية. - أمين خزينة البلدية.	- قوانين المحاسبة العمومية أهمها: - قانون 17/84. - قانون 21/90. - التعليمتين الوزائيتين (C1-C2). - مدونة حسابات الجزينة 1967 (محاسبة الصندوق). - أنظمة وبرامج معلوماتية محلية بسيطة ومحدودة.
المؤسسة العمومية الإدارية	- ميزانية المؤسسة العمومية - إعانات الدولة	- المدير. - العون المحاسبي.	- قوانين المحاسبة العمومية أهمها: - قانون 17/84. - قانون 21/90. - مدونة الاستثمارات العمومية، ومدونة التسيير، مدونات خاصة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. - مدونة حسابات الجزينة 1967 (محاسبة الصندوق). - أنظمة وبرامج معلوماتية محلية بسيطة ومحدودة.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مختلف القوانين المتعلقة بالمحاسبة العمومية

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للإففاق الحكومي المنتج الصادر عن الشركات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، والتي تهدف من وراء نشاطها إلى تحقيق أرباح وعوائد مالية وفق مبدأ المنافسة واقتصاد السوق، فيخضع هذا النوع من المؤسسات والشركات إلى القوانين والتنظيمات التي تحكم النشاط الاقتصادي والتجاري كالقانون التجاري مثلا، كما أنها تتمتع بشخصية قانونية واستقلالية مالية وحرية التسيير وتسطير أهدافها شأنها شأن القطاع الخاص، حيث تخضع لقواعد المحاسبة الخاصة بالشركات (المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، تحليل الاستغلال،... إلخ) ولا تخضع لقواعد المحاسبة العمومية لأنها لا تتماشى وطبيعة نشاط هذه المؤسسة، وبالتالي فهي خارج محل دراستنا.

2-1- التصنيف الاقتصادي للإففاق الحكومي في الجزائر:

يصنف قانون المالية في الجزائر الإففاق الحكومي من وجهة الطبيعة الاقتصادية النفقة العمومية إلى قسمين "نفقات التسيير، ونفقات التجهيز والاستثمار العمومي".

1-2-1- نفقات التسيير العمومي:

تعرف نفقات التسيير بأنها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة⁴، فهي تعبر عن مجموع الأموال المخصصة لتغطية الأعباء المادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، كأجور الموظفين، ومصاريف الصيانة... إلخ، فهي النفقات التي تتعلق بالنشاط الطبيعي والعادي للدولة⁵، والتي تسجل اعتمادا دائما في ميزانية الدولة، وهي تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة، وترد في الجدول (ب) على أساس تصنيف إداري، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب (عناوين)⁶:

- أعباء الدين العمومي، والنفقات المحسومة من الإيرادات (كفوائد السندات، ضمان القروض، التسيقات... إلخ).
- تخصيصات السلطات العمومية (وهي النفقات المشتركة، كنفقات البرلمان، المجلس الدستوري... إلخ).
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح (كنفقات المستخدمين، الصيانة، معدات التسيير... إلخ).
- التدخلات العمومية (كالإعانات والمساعدات، المنح الدراسية، المساهمة في صناديق المعاشات... إلخ).

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع يتعلقان بالوزارات، ويتم توزيعهما عن طريق مراسم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية.

I-2-2 نفقات التجهيز والاستثمار العمومي:

تسجل نفقات التجهيزات، ونفقات الإستثمارات، والنفقات بالرأس المال في الميزانية العامة للدولة...⁷ وهو ما يؤكد لنا أن المشرع أوجب تسجيل النفقات المتوقع إنجازها بالمبالغ الموجودة لها فيما يدعي بالميزانية، فهي تعد بمثابة ترجمة لأهداف الهيئة أو الدولة وسياساتها في شكل أعداد رقمية، كما تعتبر أحد أدوات التنسيق وتحديد المسؤوليات والسلطات، وأداة رقابية تساعد الإدارة على تحقيق وظيفة الرقابة والمتابعة لأنها تبين المطلوب تنفيذه وما تم تنفيذه وتحصيله فعلا من النفقات والإيرادات⁸.

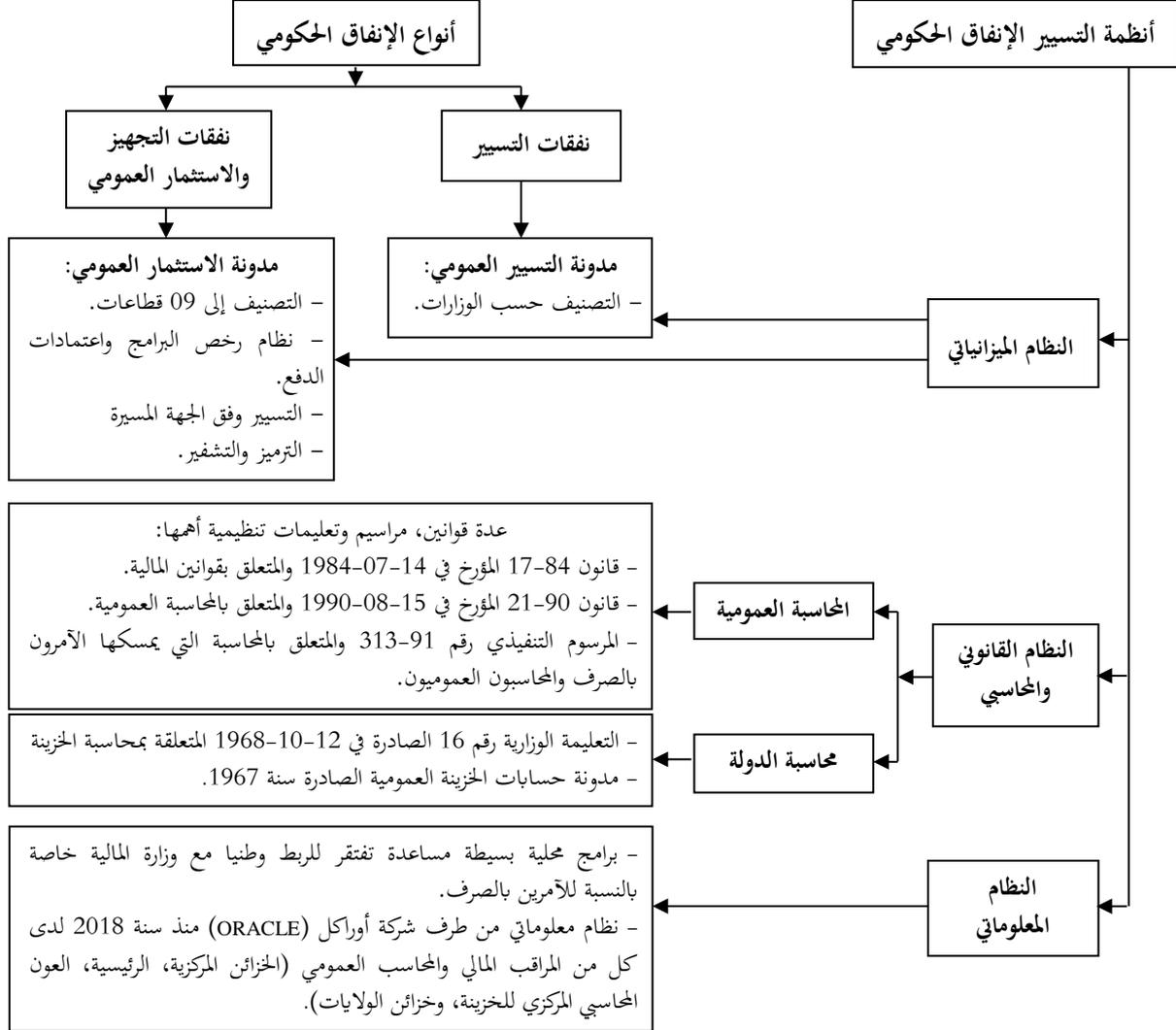
وعليه يمكن القول بأن نفقات التجهيز أو الإستثمار العمومي هي تلك النفقات المتعلقة بالتجهيزات والاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية والتي تهدف إلى تنمية الثروة العمومية⁹، وتوزع هذه النفقات وفق المخطط الإنمائي السنوي وترد في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة كل سنة، وتكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص البرامج، وإعتمادات الدفع، وتصنف إلى ثلاثة أبواب¹⁰:

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- النفقات الأخرى برأس مال.

3-I أنظمة تسيير عمليات الإنفاق الحكومي في الجزائر:

تستند عمليات تسيير الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى مجموعة من الأنظمة (الميزانية، المحاسبية والقانونية)

شكل (1): مخطط بياني لأنظمة تسيير عمليات الإنفاق الحكومي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مختلف القوانين، المراسيم والتعليمات المتعلقة بتسيير عمليات الإنفاق الحكومي.

3-I-1 النظام الميزانياتي (مدونة التسيير، ومدونة الاستثمارات العمومية):

من أهم ما يميز تسيير عمليات تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر، ازدواجية التسيير لنفس الهيئة أو نفس القطاع وما هو بما يظهر من خلال جداول قوانين المالية سواء السنوية أو التكميلية (التعدلية) حيث نجد نفقات التسيير مبنية وفق الوزارات بينما نجد نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مبنية وفق القطاعات الاقتصادية، وهو ما ينتج عنه تعدد في التسيير بين الأمرين بالصراف (الوزير - المدير الولائي - الوالي) لنفس مشاريع الوزارة المعنية.

3-I-1-1 بالنسبة لنفقات التسيير (مدونة التسيير):

ترتكز مدونة نفقات التسيير على اعتبار الوزارة كوحدة أساسية، حيث تصنف النفقات حسب العناوين لكل وزارة، ثم كل عنوان إلى أقسام¹¹، بحيث يكون التفرع بالتدرج.

منهجية تسيير عمليات الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023
دراسة تحليلية لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث

الجدول (2): الجدول (ب) توزيع الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير وفق الدوائر الوزارية

المبالغ	الدوائر الوزارية
.....	- رئاسة الجمهورية.
.....	- مصالح الوزير الأول
.....	- الدفاع الوطني.
.....	- الشؤون الخارجية.
.....	- الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
.....	- العدل.
.....	- المالية.
.....	- الطاقة.
.....	- الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.
.....	- المجاهدين وذوي الحقوق.
.....	- الشؤون الدينية والأوقاف.
.....	- التربية الوطنية.
.....	- التعليم العالي والبحث العلمي.
.....	- التكوين والتعليم المهنيين.
.....	- الثقافة والفنون.
.....	- الشباب والرياضة.
.....	- الرقمنة والإحصائيات.
.....	- البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية.
.....	- التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
.....	- الصناعة.
.....	- المناجم.
.....	- الفلاحة والتنمية الريفية.
.....	- السكن والعمران والمدينة.
.....	- التجارة.
.....	- الإتصال.
.....	- الأشغال العمومية.
.....	- النقل.
.....	- الموارد المائية.
.....	- السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.
.....	- الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.
.....	- العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.
.....	- العلاقات مع البرلمان.
.....	- البيئة.
.....	- الصيد البحري والمنتجات الصيدية.
.....	- الصناعة التقليدية.
.....	المجموع الفرعي
.....	- التكاليف المشتركة.
.....	المجموع العام

المصدر: نموذج لجدول (ج) من قوانين المالية السنوية أو التكميلية.

مثال: بعض تفرعات العنوان الثالث من مدونة التسيير لوزارة الأشغال العمومية¹²

- العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل

- الفصل 31-12: المصالح اللامركزية للتعمير والهندسة المعمارية والبناء، التعويضات والمنح المختلفة.

- الفقرة الثانية: التعويضات والمنح

- المادة 01: علاوة المردودية

I-3-2 بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي (مدونة الإستثمارات العمومية):

تصنف مدونة الاستثمارات العمومية نفقات التجهيز والاستثمار العمومي ضمن قسمين، نفقات الاستثمار تتكون من "09" قطاعات مختلفة وقسم متعلق بنفقات رأسمال، وتكون مسجلة على شكل رخص برامج وإعتمادات الدفع، وبحسب الجهة المسيرة لها ونوع البرنامج الإنمائي¹³، كما تحتوي على نظام الترميز والتشفير في تسيير المشاريع العمومية، ونجدها محددة من خلال التعليم رقم 21 المؤرخة في جانفي 1998 الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بإجراءات تنفيذ نفقات التجهيز العمومي.

❖ تبويب نفقات التجهيز والاستثمار العمومي حسب القطاعات ووفق نظام رخص البرامج واعتمادات الدفع¹⁴:

- القطاع: يعبر عن نشاط ومجال واسع على مستوى الاقتصاد الوطني، وعددها 09 قطاعات¹⁵.

- القطاع الفرعي: هو أحد فروع القطاعات.

- الفصل: أحد محتوى القطاع الفرعي أو البرنامج، ويتم ترميز كل فصل ب03 أرقام في المدونة.

- المادة: يتم تصنيف المادة لنفس الفصل حسب طبيعتها أو غايتها، بحيث يتم إرفاق هذا التصنيف من الاستثمار

العمومي من قبل القطاع، القطاع الفرعي، الفصل، المادة، كما تبين المدونة نوع البرنامج الإنمائي الذي ينسب إليه كل فصل مما يسمح بتحديد الجهة المختصة عن تنفيذ وتسيير هذا المشروع¹⁶.

الجدول (3): الجدول (ج) لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي

اعتمادات الدفع	رخص البرامج	قطاعات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي
.....	- الصناعات التحويلية.
.....	- الطاقة والمناجم.
.....	- الفلاحة والري.
.....	- الخدمات المنتجة.
.....	- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.
.....	- التربية والتكوين.
.....	- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.
.....	- السكن.
.....	- مواضيع مختلفة.
.....	- المخططات البلدية للتنمية.
.....	المجموع الفرعي لنفقات التجهيز والاستثمار
.....	- تخفيض نسب الفوائد.
.....	- الإعانات وتبعات الهيئات العمرانية.
.....	- التخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية.
.....	- الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها.
.....	- نفقات برأسمال.
.....	- احتياطي لنفقات غير متوقعة.
.....	- صندوق دعم الاستثمار.
.....	المجموع الفرعي للنفقات برأسمال
.....	المجموع الكلي لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي

المصدر: نموذج لجدول (ج) من قوانين المالية السنوية أو التكميلية.

❖ تبويب قطاعات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي حسب القطاع، القطاع الفرعي، الفصل والمادة:

مثال¹⁷: حول تبويب أحد قطاعات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وفق مدونة التجهيز والاستثمار العمومي

NOMENCLATURE DES INVESTISSEMENT PUBLICS

قطاع 03: الفلاحة والري (SECTEUR 03-AGRICULTURE ET HUDRAULIQUE)

الفصل 321: السدود (Chapitres 321 -Barrages)

Articles المواد

1- Etudes الدراسات

2- Barrages السدود

3- Etudes de faisabilité et de maturation دراسات الجدوى والنضج

4- Barrages moyens السدود والحواجز المائية المتوسطة والصغيرة

5- Etudes الدراسات

6- Confortement الغمر

7- Dévasement الطمي

8- Autres الأخرى

9- exploitation et grosses réparations الاستغلال والإصلاحات

Gestion Centralisé تسيير متركز

❖ تبويب نفقات التجهيز والاستثمار العمومي حسب الجهة المكلفة بالتسيير:

تصنف إلى ثلاثة أقسام بحسب الجهة المسيرة لها وهي كالتالي:

- البرامج القطاعية الممركزة (Programme Sectoriel Centralisé) PSC: تسجل باسم الإدارات المركزية (الوزارة المعنية) أو المؤسسات الموضوعية تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة¹⁸، كمراكز البحث والتطوير.

- البرامج القطاعية الغير ممركرة (Programme Sectoriel Déconcentré) PSD: تخص برامج التجهيز الغير ممركرة والمسجلة بإسم الوالي¹⁹.

- المخططات البلدية للتنمية (Plan Communal de Développement) PCD: وهي تلك البرامج الموجهة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي مباشرة.

I-2-3-2 النظام القانوني والمحاسبي (المحاسبة العمومية، مدونة حسابات الخزينة 1967):

يرتكز التسيير المحاسبي للإنفاق الحكومي على محورين أساسيين، جانب نظري قانوني (قواعد المحاسبة العمومية)، وجانب محاسبي تقني (محاسبة الدولة أو ما يعرف أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة²⁰).

I-2-3-1 نظام المحاسبة العمومية (قانون 90-21):

تعد المحاسبة العمومية فرع من فروع القانون العام، وتتمثل في مختلف القوانين والتشريعات المنظمة لها التي تصدرها وزارة المالية بصفة منفردة أو بالتنسيق مع الهيئات الرسمية الأخرى في إطار التنظيم المحاسبي والمالي بهدف إظهار الشروط الموضوعية والملائمة لتسيير الأموال العمومية²¹، والتي تبين كيفية تنفيذ ومراقبة الحسابات والعمليات الخاصة بالدولة، المجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، ومجلس المحاسبة، والجامعات بالإضافة لمجلس الأمة بعد تأسيسه بموجب دستور 1996²²، والميزانيات الملحقة وميزانيات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما تبين أيضا التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم²³، والرقابة على أموال الدولة أهمها²⁴:

- قانون 17-84 المؤرخ في 14-07-1984 والمتعلق بقوانين المالية.
- قانون 21-90 المؤرخ في 15-08-1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 والمتعلق بالمحاسبة التي يمسكها الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون.

I-2-3 نظام مدونة حسابات الخزينة العمومية 1967 (النظام المحاسبي للدولة):

تعرف المحاسبة الحكومية أو ما يعرف بالنظام المحاسبي للدولة بأنه: "مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تحكم تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وعرض العمليات المالية للوحدات الحكومية والتي تتعلق بتحصيل موارد الدولة أو إنفاقها بهدف إحكام الرقابة عليها وتوفير بيانات تساعد في تحقيق دقة إعداد الموازنة العامة للدولة في السنوات القادمة"²⁵، وفي الجزائر يتجسد النظام المحاسبي للدولة في مدونة حسابات الخزينة العمومية ومختلف التعليمات المتممة والمعدلة لها الصادرة عن وزارة المالية، والتي تقوم على أساس مجموعة من الحسابات تحت مبدأ القيد المزدوج (La partie double)، وأهم هذه التعليمات نذكر²⁶:

- التعليمات الوزارية رقم 16 الصادرة في 12-10-1968 والمتعلقة بمحاسبة الخزينة (La comptabilité du trésor).

- مدونة حسابات الخزينة العمومية الصادرة سنة 1967 (La nomenclature des comptes du trésor)²⁷.

- التعليمات الوزارية رقم 078 المؤرخة في 17-08-1991 والمتعلقة بالإصلاح المحاسبي.

- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 والمتعلق بالمحاسبة التي يمسكها الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون.

والتي بدورها تقوم على مجموعة من الأسس جوهرية، أهمها²⁸:

- مبدأ وحدة الصندوق (Principe de l'unité de caisse).

- مبدأ الاستقلالية والفصل بين السنوات المالية (Principe d'indépendance ou de spécialisation des)

(exercices)، خاصة خلال فترة التكميلية لثلاثة أشهر من السنة الموالية لتكملة النفقات والإيرادات الغير محصلة خلال السنة (السنة المالية 15 شهر).

- مبدأ عدم المقاصة (Principe de non compensation).

يساعد التسيير المحاسبي والمالي للدولة في معرفة حجم الفجوة بين الأرقام التقديرية للميزانية والأرقام الفعلية المحققة، فتوفير كافة المعلومات وأرصدة مختلف الحسابات بالدقة والسرعة اللازمة من شأنه تقليص المدة لمناقشة قانون ضبط الميزانية من ثلاث سنوات إلى سنتين كمسعى تسعى الجزائر لتحقيقه، بالإضافة إلى حصر نقاط الضعف في تقدير الإمكانيات المالية للدولة والعمل على تعبئتها بما يخدم الاقتصاد الوطني²⁹.

مثال³⁰: حول أحد حسابات الصنف 02: عمليات الميزانية لنفقات التجهيز والاستثمار (Dépenses d'équipement)

حساب (202.002.006): نفقات التجهيز العمومي لقطاع التربية والتكوين

مجموعة الحسابات: الصنف 02 عمليات الميزانية (OPERATIONS BUDGETAIRES)

الحساب العام رقم 20 عمليات الميزانية (تقييد نهائي IMPUTATION DEFINITIVE)

تفرع الحساب العام رقم 202 النفقات العمومية

الحساب الثانوي رقم 202.002 نفقات التجهيز العمومي

الحساب الفرعي رقم 202.002.006 نفقات التجهيز العمومي لقطاع التربية والتكوين

مثال: حول أحد حسابات الصنف 02: عمليات الميزانية لنفقات التسيير (Dépenses de fonctionnement)

202.001 Dépenses de fonctionnement³¹ نفقات التسيير

202.001011 Charge de la dette interne (أعباء الدين الداخلي)

202.001012 Pensions moudjahidine (معاشات المجاهدين)

- 202.001013 Garanties (الضمانات)
202.001014 Dépenses en atténuation de recettes (نفقات لتخفيف الإيرادات)
202.001020 Pouvoir publics (السلطات العمومية)
202.001030 Charges sociales (أعباء إجتماعية)
202.001035 Travaux d'entretien (أشغال الصيانة)
202.001036 Subventions de fonctionnement (إعانات التسيير)

La source: Ministère des Finances, Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Nomenclature des Comptes du Trésor, 2009, P 09.

إن التقييد والترصيد المحاسبي لمختلف العمليات المالية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية يهدف بالأساس إلى إعطاء صورة حقيقة عن الوضعية المالية للدولة وجماعتها محلية ومختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بحيث يتم متابعة هذه الحسابات من طرف المحاسب العمومي المختص على أن يتم مركزتها بصفة دورية عند العون المحاسبي المركزي على المستوى العاصمة (محاسب عمومي رئيسي).

I-3-3 النظام المعلوماتي:

يتميز النظام المعلوماتي لتسيير المالية العمومية في ظل التسيير التقليدي على برامج ربط داخلية بسيطة لتسهيل تسيير العمليات المالية الداخلية دون أن يتعدى ذلك إلى شبكة ربط وطنية بين مختلف الوزارات وشبكة المحاسبين العموميين، فكانت هذه البرامج منحصرة فقط في أهم الوظائف المحاسبية لميزانية الدولة خاصة في جانب التحصيل والمحاسبة العامة، ومع سنة 1995 وظهور جيل البانتيوم (Pentium³²) تم تجهيز خزائن جميع الولايات بأجهزة الإعلام الآلي من هذا النوع، وفي سنة 2008 بادرت وزارة المالية بتحديد أجهزة الإعلام الآلي وتوسيع استخدامها إلى جميع المصالح والأقسام من خلال اقتناء مجمع المعلومات فوجيتسو سيمنز (serveur Fujitsu siemens)³³ المنتج من طرف شركة فوجيتسو سيمنز كومبيوترز (Fujitsu Siemens Computers)³⁴، وهذا بهدف إدخال البيانات تتبعها وأمنها وتوفير البيانات الإحصائية التي تساعد على اتخاذ القرار، كما قامت الوزارة بتعزيز هيكلها بموظفين متخصصين في الإعلام الآلي³⁵، لكن رغم مجهودات وأهداف وزارة المالية في إقامة نظام معلوماتي متكامل خاصة في الأونة الأخيرة لم تصل لحد الساعة إلى ربط مختلف مديريات وزارة المالية والأميرين بالصرف بشبكة معلوماتية واحدة متكاملة.

I-4 نقائص أنظمة التسيير الحالية للإنفاق الحكومي في الجزائر:

يتميز النظام الحالي لتسيير الإنفاق الحكومي بمجموعة من النقائص يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:

I-4-1 نقائص النظام الميزانياتي:

❖ اعتماد الجزائر على المناهج التقليدية (ميزانية البنود): يرتكز هذا النوع من الميزانيات على تصنيف وظيفي إداري وتصنيف اقتصادي (أي أساس الوزارات والمصالح الحكومية، والتصنيف على أساس نوع الإنفاق³⁶)، وذلك بهدف التفريق بين الإنفاق الجاري المتمثل في أجور ومرتبوات الموظفين إضافة إلى نفقات الصيانة والتشغيل من جهة، والإنفاق الرأسمالي من جهة أخرى والمتمثل في الإنفاق على المشروعات العامة ومختلف التجهيزات...إلخ، وهذا ما يجعل هذا النوع من الميزانيات غير مرتبط بالخطط والبرامج التنموية حيث تغيب فيها المقاييس والقواعد العلمية في تحليل التكاليف والعوائد وهذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالأهداف، وهو ما يتجلى في الجدول (ب) بالنسبة لميزانية التسيير، والجدول (ج) بالنسبة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر، كما أن تقدير وتخطيط الإنفاق الحكومي يتم من طرف كل وزارة معنية وفقا لمبدأ التحكيم والتفاوض مع وزارة المالية، وهذا ما يجعل هذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى المغالات في طلب الإعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات³⁷.

❖ غياب الاطار الميزانياتي المتعدد السنوات (Absence de cadrage budgétaire pluriannuel): على الرغم حاليا من أنه تم اعتماد نظام متعدد السنوات بالنسبة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من خلال رخص البرامج وإمكانية نقل الرصيد لاعتمادات الدفع الغير مستهلكة إلا أن نفقات التسيير لا تزال مرتبطة بمبدأ السنوية.

❖ ازدواجية الميزانية (ميزانية التسيير وميزانية التجهيز) (Dualité du budget fonctionnement et d'équipement):

❖ تسيير النفقات المركز على الوسائل (Gestion des dépenses centrée sur les moyens): وهو ما يظهر من خلال مدونة نفقات التسيير، ومدونة نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، حيث نجد الأولى مصنفة وفق تبويب وزاري، والثانية مصنفة وفق قطاعات النشاط الإقتصادي، وهو ما يؤدي إلى تعدد مسيري ميزانية الوزارة الواحدة، بالإضافة إلى عدم تجانس تصنيفات مدونات الميزانية سواء بالنسبة لنفقات التسيير أو نفقات التجهيز والاستثمار العمومي والتعقيدات.

❖ نقص سهولة قراءة وثائق الميزانية (Manque de lisibilité des documents budgétaires):

❖ مراقبة مسبقة تتركز على تطابق النفقة (Contrôles préalables privilégiant la conformité de la dépense): حيث نجد الهدف الجوهرية والرئيسية للرقابة يهدف إلى مطابقة النفقة العمومية للقوانين والتنظيمات السائرة المفعول من حيث الملائمة والمشروعية دون التدقيق في الأهداف والنتائج.

❖ مراقبة لاحقة دون أثر على تحسين التسيير الداخلي (Contrôle à posteriori sans impact sur l'amélioration de la gestion interne):

إن التقارير الصادرة عن مختلف أجهزة الرقابة على تسيير المالية العمومية في الجزائر بغض النظر عن الغرامات والعقوبات التأديبية والمالية وإقحام المسؤوليات، فإن التوصيات الصادرة منها بمهدف تحسين الاداء غير ملزمة التطبيق³⁸.

❖ غياب العدالة في تحميل المسؤولية لأعوان التنفيذ والمراقب المالي: ويتجلى ذلك من خلال اقحام المسؤولية الشخصية والمالية للمحاسب العمومي دون أن يتعدى ذلك للمراقب المالي والأمر بالصرف خاصة في مجال النفقات العمومية والتي يشترك الثلاث (المراقب المالي، الأمر بالصرف والمحاسب العمومي) في تنفيذها.

I-4-2 نقائص النظام المحاسبي (مدونة حسابات الخزينة 1967):

على الرغم من أن الجذور الأولى لإصلاح النظام المحاسبي للدولة تعود إلى سنة 1995 ليتم الشروع فيه تدريجيا سنة 2000 من خلال عقد تبادل الخبرات المبرم مع وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية لنقل التجربة الفرنسية إلى الجزائر عن طريق ما يعرف في عالم الإدارة "بالأداء المقارن" إلا أنه لم يحقق النجاح المنتظر منه وحكم عليه بالفشل مما حتم العودة إلى النظام المحاسبي القديم في انتظار إيجاد الصيغة والظروف الملائمة للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص محاسبة الدولة، ومن أسباب فشل النظام المحاسبي الجديد مع مطلع الألفية الثالثة في ظل تدارك النقائص لتطبيقه بداية من سنة 2023 نذكر³⁹:

- نقص وسائل الإعلام الآلي وعدم تكيفها مع القواعد الجديدة للمخطط المحاسبي الأمر الذي عرقل انتقال المعلومة المحاسبية بين مختلف المحاسبين.

- عدم استيفاء جميع القواعد والوثائق المحاسبية المتعلقة بتطبيقه، مثل المعالجة المحاسبية لقيم الأصول المحاسبية للدولة خاصة منها الأصول العقارية.

- إن عملية التحديث النظام المحاسبي للدولة في المرة الأولى قامت على أساس التقليد المفرط للنظام المحاسبي الفرنسي بالرغم من اختلاف الإدارة الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية سواء من حيث وجود الكفاءات أو من حيث شفافية المعلومات حول تسيير الميزانية العامة.

- ضعف مستوى موظفي قطاع الخزينة العمومية، وعدم قدرتهم على مسايرة النظام الجديد وبعض برامج المعلومات الخاصة به. ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول استعراض أهم الميزات الرئيسية للنظام المحاسبي للدولة الراهن من حيث نقاط الضعف والتي كانت سببا في تبني الجزائر لسلسلة من الإصلاحات يرتقب الشروع فيها مع مطلع سنة 2023.

❖ **محاسبة الأساس النقدي:** فقد تم إعداد حسابات مدونة الخزينة العمومية بما يتماشى ومحاسبة الأساس النقدي القائمة على تسجيل الأثر النقدي مما يجعلها تتماشى وميزانية البنود والإتمادات المعتمدة في الجزائر إلا أنها تعد أقل دقة مقارنة بمحاسبة الاستحقاق (مشروع الإصلاح) على المدى القصير، ففي نظام المحاسبة على الأساس النقدي يتم فيه تسجيل الإيرادات والنفقات فقط عندما يتم الحصول على السيولة أو تدفع، ودون الأخذ بعين الاعتبار الفترة التي تطبق أو تقدم فيها المعاملات⁴⁰، ولعل من أهم الميزات السلبية لمحاسبة الأساس النقدي عدم إظهار مخصصات الإهلاك في الموازنة العامة والتي تقلل من قيمة الأصول⁴¹ في ظل إهمال محاسبة الذمة أو ما يعرف بمحاسبة الاستحقاق أو الحقوق المثبتة.

❖ **إهمال الذمة المالية للدولة:** يقتصر التقييد المحاسبي للعمليات المالية للدولة على تسجيل عمليات الصندوق أي العمليات المتعلقة بدفع النفقات العمومية وتحصيل الإيرادات العمومية (محاسبة الصندوق) مهمة الذمة المالية للدولة من منقولات وعقارات ومستحقات الدولة وديونها، والتي تتم متابعتها خارج النطاق المحاسبي نظرا لصعوبة تحديد قيمتها الحقيقية⁴² على عكس محاسبة الصندوق التي لا تهتم إلا بتسجيل الأثر المالي الناتج عن التزامات الدولة⁴³ وتدخلاتها.

❖ **جمود تقييم حسابات المدونة:** تعتمد حسابات المدونة على الترميز والتقييم الخطي الذي يفتقر للمرونة خاصة بالنسبة للحسابات الفرعية حيث أصبح غير متلائم مع العمليات الجديدة للدولة⁴⁴، وعدم توفر قيود محاسبية لمتابعة استهلاكات الإعتمادات فيتم متابعتها خارج أطر المحاسبية (متابعة مالية على أساس الوثائق).

❖ **صعوبة تجميع العمليات المحاسبية وكثرة القيود المركبة:** تعدد القيود المحاسبية والتأخر في تسجيل العمليات المالية وضعف التسيير خاصة بالنسبة للجماعات المحلية (خزائن البلديات) ساهم في تأخير عملية التجميع والترصيد للحسابات المالية على مستوى العون المحاسبي المركزي للخزينة في الوقت المناسب لاستغلال المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات لترشيد النفقات العمومية وتوجيه السياسات العمومية بناء على المعطيات الحالية.

❖ **حتمية وضرة تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:** إن الاستجابة للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام لم يعد خيارا أمام الدول بل أصبح ضرورة وحتمية مؤكدة فهو يسمح على الأقل للحكومة وممثلي الشعب من القراءة الواضحة والشفافة لتسيير المالية العمومية⁴⁵، بالإضافة إلى توفير بيانات مالية متسقة وقابلة للمقارنة بين منشآت القطاع العام للدول علة نطاق علمي⁴⁶ من طرف مختلف المنظمات والهيئات الدولية.

I-3-4 نقائص النظام المعلوماتي:

يحتاج أي نظام محاسبي إلى نظام معلوماتي مرافق له لزيادة فعالية وسرعة التسجيل المحاسبي للمعلومات وتسهيل عملية مركزتها ومتابعتها آليا، إلا نظام المحاسبي الحالي كان في غالبته يسير وفق برامج محلية بسيطة داخل المصلحة دون أن يتعدى ويصل لدرجة المركز الآلية للمعلومات من المستوى القاعدي للمحاسبين الثانويين إلى غاية المحاسب الرئيسي العون المحاسبي المركزي للخزينة على المستوى المركزي، وعلى الرغم من شروع وزارة المالية في نظام معلوماتي جديد مع مطلع سنة 2018 (oracle) لكن دون يتعدى ذلك إلى المحاسبين الثانويين لحد الآن ودون ربطهم بالأميرين بالصرف، بالإضافة إلى ضعف مستوى بعض الموظفين في التعامل مع البرامج المعلوماتية ومسايرة تطورها.

II- إصلاح منهجية تسيير وتنظيم عمليات الإنفاق العمومي في الجزائر:

يتناول هذا العنصر أهم أهداف الإصلاح الميزانياتي ومختلف جوانبه.

II-1 أهداف الإصلاح الميزانياتي:

جاء القانون العضوي رقم 18-15 خلفا للقانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية كنتيجة للمسار الإصلاحي الذي تبنته

الحكومة في مجال تسيير المالية العمومية من خلال عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر (MSB Modernisation Système)

(Budgetaire) بجوانبه ومحاوره الثلاث (الجانب المالي وإعادة هيكلة الميزانية العامة، الجانب المحاسبي، والجانب المعلوماتي)، بالإضافة إلى صدور 12 مرسوم تطبيقي صادر من الحكومة لحد الآن في انتظار مراسيم وقوانين تنظيمية أخرى، نوجزها من خلال الجدول التالي:

الجدول (4): أهم المراسيم والنصوص التنظيمية المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي في الجزائر

المرجع في القانون العضوي	النص القانوني التنظيمي
المادة 05	مرسوم تنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى
المادتين 15، و 73	مرسوم تنفيذي رقم 20-353 مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة
المادتين 28، و 29	مرسوم تنفيذي رقم 20-354 مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة
المادة 26	مرسوم تنفيذي رقم 20-382 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة
المادة 34	مرسوم تنفيذي رقم 20-383 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط و كفاءات حركة الاعتمادات المالية وكذا كفاءات تنفيذها
المادة 36	مرسوم تنفيذي رقم 20-384 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط و كفاءات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية
المواد 15، 38، و 39 و 43.	مرسوم تنفيذي رقم 20-385 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة
المادتين 38، و 40	مرسوم تنفيذي رقم 20-386 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط استعادة الاعتمادات المالية
المادة 75	مرسوم تنفيذي رقم 20-387 مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات إعداد جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة
المادة 82	مرسوم تنفيذي رقم 20-403 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج
المادة 82	مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية
المادة 25	مرسوم تنفيذي رقم 21-62 مؤرخ في 08 فبراير سنة 2021، يحدد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهياكل والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة

المصدر: ندوة تكوينية، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، جويلية 2021، ص 08 و 09.

ويهدف الإصلاح الميزانياتي بجوانبه الثلاث إلى تحقيق الحوكمة في القطاع العام من خلال توافر مجموعة من الركائز الأساسية⁴⁷ أهمها في ما يلي⁴⁸:

- شفافية ووضوح المعلومات (Transparence et clarté des informations).
- مساءلة المسيرين (Responsabilisation des gestionnaires).
- تعزيز وظيفة الاستشارة (Renforcement de la fonction conseil).
- وضع نظام مرتكز على النتائج والأداء (Mise en place d'un système de gestion basé sur les résultats et la performance).
- مساءلة المسيرين (Responsabilisation des gestionnaires).
- تحسين نظام التنبؤ (Amélioration du système de prévision).
- تحديث إجراءات العمل (Modernisation des processus métiers).
- تعزيز نظام إعداد التقارير (Renforcement du système de reporting).
- حوسبة الإجراءات (Informatisation des processus).

II-2 المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي :

منهجية تسيير عمليات الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023
دراسة تحليلية لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث

على الرغم من أن الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يشتمل على المحاور الثلاث (المحور الميزانياتي، المحاسباتي والمعلوماتي) إلا أن أغلب المقالات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع تركز وتخصر الدراسة على الجانب الميزانياتي، وبناءا عليه سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض للمحاور والمضامين الثلاث.

II-2-1 الإطار المتعلق بالميزانية (الإصلاح):

يعد الإطار المتعلق بالميزانية (Budgetisation) من أهم محاور الإصلاح، فهو يهدف إلى وضع نظام جديد متكامل لتسيير الميزانية العامة⁴⁹ بهدف تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدل الوسائل⁵⁰، وقد تم صياغة ذلك من خلال الركائز التالية:

❖ إعادة هيكلة النفقات العمومية (المدونات): وذلك من خلال إعداد ميزانية وحيدة تجمع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار مع إضافة مفهوم نفقات التحويل والمتمثلة في مختلف الإعانات المقدمة للأفراد، المؤسسات، والجماعات المحلية،... إلخ، وذلك بهدف تحقيق أهداف برنامج ما⁵¹.

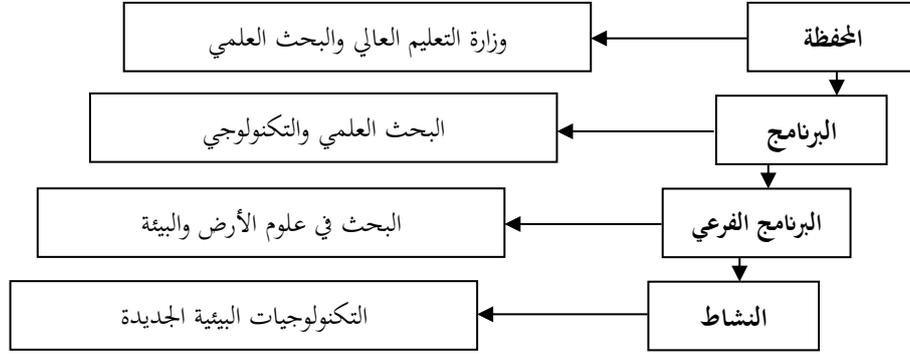
الجدول (5): تصنيف الإنفاق الحكومي في ظل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

التصنيف حسب الهياكل الإدارية (Entités) (administratives)	التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة (Grandes) (fonctions de l'Etat)	التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية (Nature) (économique)	التصنيف حسب النشاط (Activité)
ويقصد به توزيع الاعتمادات المالية حسب الوزارات والمؤسسات العمومية وحسب مركز مسؤولية التسيير الميزانياتي التي تتلقى الاعتمادات مع احترام الهيكل التنظيمي والنشاط والتنظيم المحلي للهيئة الإدارية المعنية. - المصالح المركزية؛ - المصالح الغير متركزة؛ - الهيئات الخاضعة للصيانة؛ - الهيئات الإقليمية لميزانية الدولة.	وتتمثل قطاعات التصنيف حسب الوظائف (الأساسية) الكبرى للدولة فيما يأتي: 1- المصالح العامة للإدارات العمومية. 2- الدفاع، 3- النظام والأمن العمومي. 4- الشؤون الاقتصادية. 5- حماية البيئة. 6- السكن والتجهيز الجماعي. 7- الصحة. 8- الترفيه والثقافة والعبادة. 9- التعليم. 10- الحماية الاجتماعية.	يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وتقسيماتها. الباب 1: نفقات المستخدمين. الباب 2: نفقات تسيير المصالح. الباب 3: نفقات الاستثمار. الباب 4: نفقات التحويل. الباب 5: أعباء الدين العمومي. الباب 6: نفقات العمليات المالية. الباب 7: النفقات غير المتوقعة.	ويتمثل في التصنيف على المستويات التدريجية كما يلي: محفظة البرنامج - البرنامج - الفرعي - النشاط - النشاط الفرعي. وهو ما يسمح ببناء برنامج متكامل لإستراتيجية معينة، ونشاط يهدف لتحقيق السياسات العمومية، حيث يتم الربط بين هيكل البرامج والوحدة التنظيمية (المصالح المركزية، المصالح اللامركزية، المؤسسات تحت الصيانة؛ الهيئات الإقليمية لميزانية الدولة).

المصدر: ندوة تكوينية، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، جويلية 2021، ص 08 و09.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا للمستويات التدريجية في الإنفاق الحكومي، يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل (2): مثال حول توزيع حقيبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المصدر: بساعد علي، تقديم الإصلاح الموازني الأهداف والخطوط العامة، المدرسة العليا للقضاء، سنة 2021، ص 10.

❖ تسيير على أساس البرامج والنتائج والمتعددة السنوات: من خلال ربط كل برنامج بمسؤول⁵²، فالبرنامج يشمل على مجموع الأنشطة المتعددة السنوات والموجهة لتحقيق الأهداف وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من الحكومة، وقياس هذه البرامج يكون من خلال قياس النتائج والأهداف المسطرة مسبقا، فالهدف يمثل النتيجة المرجوة من برنامج ما، ويشترط أن يكون قابلا للقياس دقيقا وذو نظرة مستقبلية، ومحدد الآجال وتوفر معايير تقييمه للمراجعة من الجهة التي اعتمده، ويتم تقييم البرنامج من خلال تحليل تكاليفه ويتم تخطيط البرامج وفق هذا الأسلوب على المدى المتوسط لضمان التنسيق بين السياسة الاقتصادية وبين برامج الميزانية، اما من ناحية تمويل هذه البرامج فالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال إدراج تقنية ترشيد الخيارات المالية يضمن تعظيم المنافع بأقل التكاليف بحيث يجعل من التخطيط وسيلة مهمة للاستخدام العقلاني وأداة فعالة لحل مشكل الموارد⁵³، وهذا ما من شأنه تحقيق أقصى كفاءة للموارد المتاحة⁵⁴.

❖ تجديد دورة الميزانية العامة: يتشكل هذا الإصلاح من شقين أساسيين، اعداد الميزانية وتنفيذ الميزانية ويهدف المشروع إلى تبسيط دورة انجاز النفقة العمومية، تحسين نوعية الرقابة والسماح بتجميع و مركزة سريعة للمعطيات المالية⁵⁵، وتحسين جودة وتسريع وتيرة تقديم الحسابات.

- بالنسبة لتخطيط وتنفيذ الميزانية (Planification et Élaboration du budget): وذلك من خلال العمل على:

- الإطار الميزانياتي على المدى المتوسط (CBMT): وذلك بالبرمجة لمدة ثلاث سنوات⁵⁶، ويتم تأطيرها كل سنة⁵⁷.
- إطار النفقات على المدى المتوسط (CDMT): وذلك بالتخطيط المتعدد السنوات لنفقات كل وزارة ومؤسسة عمومية مع ضمان مخطط الالتزام لكل برنامج وتقسيماته.
- التقرير حول الأوليات والتخطيط (RPP): اقتراح النفقة حسب الاهداف المحددة والنتائج المنتظرة وطرق تقييمها.
- الوثائق الجديدة لمشروع قانون المالية (4 أجزاء): مفصل في المادة 73 من القانون العضوي 18-15.

- بالنسبة لتنفيذ الميزانية (Exécution du budget): يتم توزيع الاعتمادات المصوت عليها بموجب مرسوم وفق

(البرنامج، البرنامج الفرعي، الأبواب، وبحسب التخصيص)، مع مراعاة مسيري البرامج (المصالح المركزية والغير مركزية، المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية، والهيئات الاقليمية إذا اقتضت الضرورة لتنفيذها أحد أو جزء من البرنامج)⁵⁸.

منهجية تسيير عمليات الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023
دراسة تحليلية لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث

- بالنسبة لتقديم الحسابات (Reddition des comptes): وذلك من خلال تقديم قانون ضبط الميزانية مرفوقا بكل من الملاحق التفسيرية، حساب عام للدولة، تقرير وزاري للمردودية⁵⁹.

❖ الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمسيرين: إن تحسين قدرات المسيرين من أجل اتخاذ قرارات واضحة ولتحقيق هذا لا بد من تفعيل دور الرقابة بحيث لا يجب أن يقتصر دورها على مدى مشروعية النفقة فقط، بل لا بد أن يتعدى ذلك إلى مراقبة الفعالية ومدى تحقيق الأهداف المرصودة لها خلال فترة التنفيذ وما بعد فترة التنفيذ⁶⁰، وقد حدد مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020 كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية ومختلف العمليات المالية المتعلقة بها من طرف الفاعلون المتدخلون والأمرون بالصرف (ACTEURS ET ORDONNATEURS) في تسيير المالية العمومية حيث يعد الوزير مسئولا عن محافظته المالية، بالنسبة لنفقات الميزانية العامة للدولة والحسابات الخاصة للخزينة، فيما يخص الاعتمادات المالية الموضوعة تحت تصرفه⁶¹، كما حددت المادة 21 من نفس المرسوم السابق صفة ومسؤوليات تسيير الإعتمادات الموضوعة تحت التصرف لمسؤول الوظيفة المالية للوزارة أو المؤسسة العمومية، ومسؤول البرنامج و مسؤول النشاط وعند الاقتضاء مسؤول النشاط الفرعي.

II-2-2 الإطار المتعلق بالحاسبة (الإصلاح):

مع تطور الإطار الفكري للمحاسبة الحكومية من بدايته بشكل لافت من نظام محاسبي يعتمد على تسجيل وتبويب العمليات المالية لإحكام الرقابة عليها إلى إطار أكثر دقة وشفافية يعتمد على تقديم المعلومات وتحليل أكثر للقوائم المالية وتبويبها لاستعمالها في عملية اتخاذ القرارات وترشيد عمليات الإنفاق العمومي ووضع إجراءات رقابية أكثر فعالية للتقليل من المخاطر المالية⁶² وحماية المال العام، كان لا بد على الجزائر من التوجه نحو إصلاح النظام المحاسبي لمسايرة تطورات تسيير المالية العمومية الحديثة من خلال العمل والتوجه نحو تبني نظام محاسبي أكثر مرونة وملائمة، يقترح مشروع المخطط المحاسبي للدولة 10 أقسام مصنفة من 0 إلى 9 شبيهة بمحاسبة القطاع الخاص (المخطط المحاسبي والمالي) كما هو موضح في الخانة الثانية (المخطط المحاسبي للدولة (PCE)) من الجدول التالي⁶³:

الجدول (6): أصناف المخططات المحاسبية

المخطط المحاسبي والمالي (SCF) (القطاع الاقتصادي)	المخطط المحاسبي للدولة (PCE) (الإصلاح)	مدونة حسابات الخزينة العمومية (حاليا)
- الصنف 01: حسابات رؤوس الأموال - الصنف 02: حسابات التثبيتات - الصنف 03: حسابات المخزونات والمنتوجات الجاري العمل بها - الصنف 04: حسابات الغير - الصنف 05: الحسابات المالية - الصنف 06: حسابات الأعباء - الصنف 07: حسابات المنتجات،	❖ أقسام حسابات الأصول: - القسم 02: الاستثمارات - القسم 03: حسابات الربط والمخزون - القسم 05: الحسابات المالية ❖ أقسام حسابات الخصوم: - القسم 01: النتائج والديون - القسم 04: حساب ودائع الغير والمراسلون ❖ أقسام حسابات العرض الاقتصادي <u>لنتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة:</u> - القسم 06: حسابات الأعباء - القسم 07: حسابات الموارد - القسم 08: فائض وعجز الميزانية - القسم 09: تنفيذ قانون المالية - القسم 0: الإلتزامات خارج الميزانية.	- الصنف 01: الصندوق والحافطة (Caisse et Portefelle). - الصنف 02: عمليات الميزانية (Operations budgétaires). - الصنف 03: عمليات الخزينة (Operations du trésor). - الصنف 04: المتعاملون (Correspondants). - الصنف 05: عمليات الترتيب (Operations à classer). - الصنف 06: النتيجة (Résultats) - الصنف 07: الديون المضمونة من طرف الدولة (Dette garantie par l'Etat) - الصنف 08: الإيرادات المختلفة للدولة (Créances de l'état).

المصدر: مدونة حسابات الخزينة العمومية، المخطط المحاسبي للدولة، والنظام المحاسبي والمالي.

❖ المحاسبة العامة وتمثل في الانتقال من محاسبة الأساس النقدي إلى محاسبة أساس الاستحقاق أو الذمة المالية (الحقوق المثبتة⁶⁴):

يعرف أساس الاستحقاق بـ: "العمليات والأحداث المالية خلال الفترة التي الدفع فيها بغض النظر عن الحركة النقدية الخاصة بما الداخلة أو الخارجة"⁶⁵، ويترتب عن ذلك إظهار الأصول والالتزامات والسنوات الختامية كاملة مما يسهل فصل أداء كل سنة مالية عن غيرها وبطبيعة الحال فإن هذا الأساس لا يختلف بين أنواع المؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية⁶⁶ إن تبني مشروع المخطط المحاسبي للدولة فكرة الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الذمة، ترتب عنه إدراج العديد من التغييرات على حسابات المدونة الحالية، فقد تم إنشاء حسابات جديدة تسمح بإعطاء نظرة أو وصف شامل لذمة الدولة، فبعدما كان التقييد المحاسبي مقتصرًا على تسجيل العمليات المتعلقة بالذمة المالية للدولة متمثلة في الصندوق، توسع هذا الأخير ليشمل في ظل المشروع الجديد كل ما تملكه الدولة من مباني، أراضي، تجهيزات مكتبية... الخ، وذلك تماشيًا مع قواعد المحاسبة الخاصة⁶⁷ باعتبار الدولة عون اقتصادي إلى جانب ذلك فإن المشروع قد استوحى العديد من قواعده الجديدة من نظام المحاسبة الخاصة نظرًا للتحتمية التي يفرضها اتجاه العالم الخارجي نحو اقتصاد السوق، بحيث يسمح النظام المحاسبي الجديد للدولة بمعرفة مركزها المالي الحقيقي عن طريق تقييم جميع مجوداتها وأصولها المنقولة والغير منقولة.

إن تقريب النظام المحاسبي للدولة إلى محاسبة القطاع الخاص سوف يسمح بكل سهولة من عرض نتيجة قانون المالية ورصيد الميزانية، بالإضافة إلى التقييم الحقيقي لأصول الدولة من ممتلكات عقارية ومنقولة، وكذا تحسين جودة القوائم المالية وتسهيل عمليات المقارنة للقطاع العام بمعين مختلف الدول التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أن إن إدراج حسابات الاستثمارات ضمن مشروع المخطط المحاسبي الجديد للدولة، يستلزم وضع تقنية للتقييد المحاسبي لإهتلاكها، هذا الإهلاك الذي يضمن في إطار المحاسبة الخاصة وظيفتين:

- وظيفة مالية بحيث يعمل من خلالها الإهلاك على تحميل تكاليف الاستثمارات على عدة سنوات بما لا يؤثر على القدرة التمويلية للهيئة صاحبة الأصول، كما يسمح بزيادة طاقة التمويل الذاتي من خلال المبالغ المحتفظ بها في الحسابات الخاصة بمثونات الإهلاك، ووظيفة اقتصادية تسمح بتحديد ومتابعة القيمة الاقتصادية للاستثمارات عبر مختلف سنوات الاستغلال⁶⁸.

إضافة إلى محاسبة الحقوق المثبتة نجد من خلال المادة 65 من القانون العضوي الجديد رقم 18-15 باقي أنواع المحاسبات التي يمسكها القطاع الحكومي الغير ربحي، وهي:

- ❖ المحاسبة الميزانية: فهي محاسبة بسيطة وتنقسم إلى كل من:
 - محاسبة الالتزامات: وتعلق بالنفقات العمومية.
 - محاسبة الإيرادات والنفقات: وتقوم على أساس محاسبة الصندوق.
- ❖ محاسبة تحليل التكاليف: تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرنامج.

II-2-3 الإطار المتعلق بالنظام المعلوماتي:

لتحقيق هذا بالسرعة والفعالية المطلوبة سعت الجزائر إلى عصنة جهازها الإداري بمختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في السنوات الأخيرة ليتماشى والإصلاحات المالية التي تقوم بها الدولة محاولة منها للقضاء على الشكل التقليدي للإدارة العمومية، والمتمثل تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية بين مختلف الهيئات العمومية عن طريق الأوراق والوثائق الملموسة إلى تبادل عبر الأنترنت ومختلف شبكات الربط المعلوماتية بطريقة تضمن السرعة والفعالية، وهذا ما يطلق عليه بمصطلح "الإدارة الإلكترونية".

عملت وزارة المالية على تطوير ووضع أنظمة معلوماتية متطورة لتسيير عمليات الميزانية، لكن لم تصل لحد الآن إلى وضع نظام معلوماتي متكامل لترصيد وربط الحسابات بين العون المحاسبي المركزي على مستوى وزارة المالية وشبكة المحاسبين العموميين عبر ولايات الوطن وباقي مديريات وزارة المالية (كمصالح الجمارك والضرائب)، وكذا الأمرين بالصرف، ويهدف نظام المعلومات المدمج للتسيير الميزاني (le système intégré de gestions budgétaire) إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي المالية الدولة، حيث تكون هذه الوسائل :

- مشتركة وموحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي،

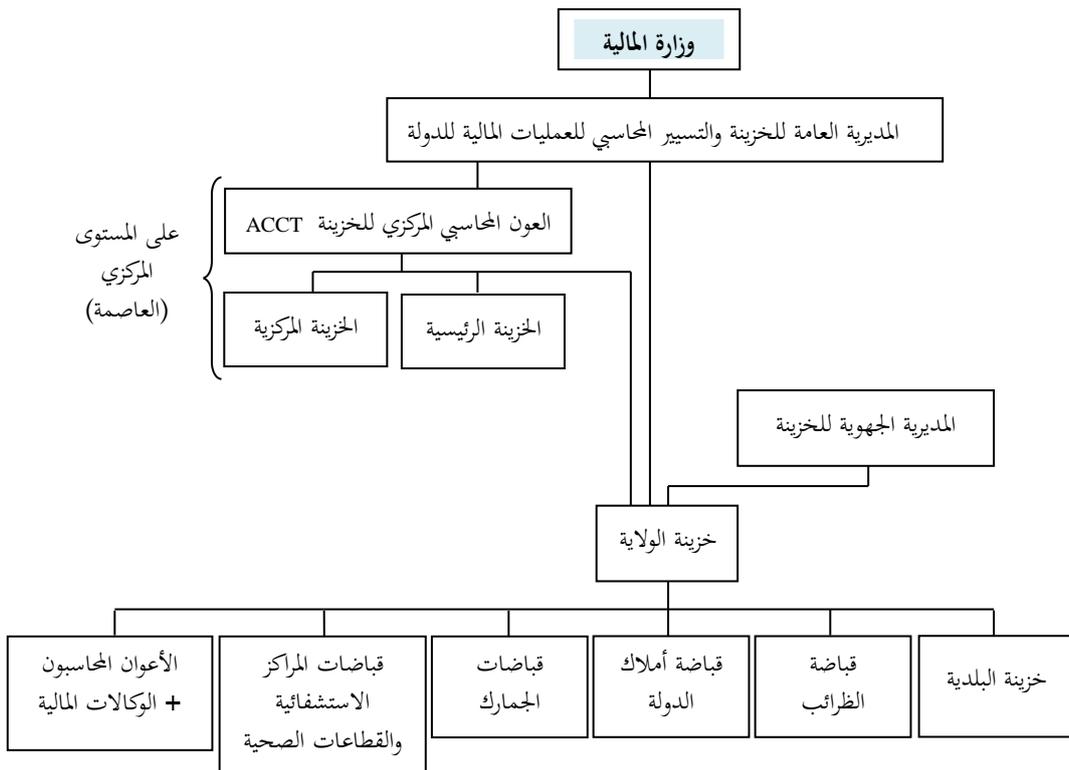
- مشتركة بين كل الوزارات والإدارات المنفقة،

- موحدة ومشاركة بين المصالح المركزية وغير الممركزة لكل وزارة⁶⁹.

تقوم شبكة تركيز وترصيد المعلومات المحاسبية والمالية لتسيير الميزانية العامة للدولة من القاعدة إلى الأعلى، أي التجميع والترصيد بداية من المصالح المحاسبية الغير ممركرة لدى المحاسبين العموميين الثانويين على مستوى البلديات ومختلف قباضات الجمارك والظرائب...إلخ إلى المحاسبين الرئيسيين على المستوى الولائي (أمناء خزائن الولايات) ومن ثم إلى العون المحاسبي المركزي للخزينة (ACCT) والمديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة⁷⁰ على مستوى وزارة المالية، وهو ما من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا وشمولا عن الوضعية المالية للدولة مع ضمان احترام مبدأ الاستقلالية المالية بين مالية الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، وبين مالية الدولة (الميزانية العامة للدولة، ومختلف حسابات الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، وكذلك احترام مبدأ الفصل بين السنوات المالية.

وعليه يمكن القول أن السمة الأساسية لشبكة المحاسبين العموميين في الجزائر هي وحدة الصندوق وتضامن شبكة أعوان الخزينة في ما بينهم⁷¹، إلا أن فعالية أي نظام محاسبي يحتاج إلى نظام معلوماتي متكامل وفعال، وعلى الرغم من شروع وزارة المالية في نظام معلوماتي جديد مع مطلع سنة 2018 (oracle⁷²) لكن دون يتعدى ذلك إلى المحاسبين الثانويين، والشكل التالي يوضح لنا شبكة المحاسبين العموميين.

شكل (03): مخطط شبكة المحاسبين العموميين في النظام الإداري الجزائري



III- دراسة حالة قطاع وزارة للشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث:

أصبحت الرياضة في وقتنا الراهن أحد فروع الإقتصاد الحديث حيث أن ممارسة النشاط الرياضي ذو أهمية اقتصادية بالنسبة للفرد والدولة، والتخطيط للاقتصاديات الرياضة يعمل على توفير التمويل الرياضي⁷³ بفاعلية أكثر من خلال توفير الهياكل القاعدية المتعلقة بما بأقل التكاليف لاستضافة مختلف التظاهرات الرياضية الدولية لما لها من مردود اقتصادي ينعكس على التنمية⁷⁴، وهنا يتجلى دور تسيير مصادر التمويل في فعالية تحقيق الاهداف والنتائج.

III-1 التسيير التقليدي لميزانية القطاع الفرعي للشباب والرياضة:

يتميز التسيير التقليدي لميزانية قطاع الشباب والرياضة بازواجية التسيير شأنه شأن باقي القطاعات والوزارات.

III-1-1 التويب الميزانياتي وفق لمدونة التسيير ومدونة الاستثمارات العمومية والتميز:

بالنسبة لتسيير وزارة الشباب والرياضة والتي تم انشائها سنة 1963⁷⁵، تركز على مدونة التسيير والتي تقوم على التويب إلى أبواب، عناوين، أقسام ومصالح... إلخ، أما بالنسبة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي فهي ترد ضمن القطاع السابع، قطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، ومن أبرز مهامها التكفل بانشغالات وتطلعات الشباب، تطوير وترقية وتعميم ممارسة مختلف الأنشطة البدنية والرياضية طبقا للسياسة العامة للحكومة⁷⁶.

III-1-1-1 تويب نفقات التسيير للقطاع الفرعي للشباب والرياضة:

تحدد مدونة التسيير محل الدراسة تويب وتصنيف نفقات التسيير المدرجة في الميزانية العامة، على عكس باقي النفقات العمومية الصادرة من لجهات والهيئات العمومية الأخرى والتي لها مدونة خاصة بها مثل (نفقات الولاية⁷⁷، البلدية⁷⁸، ونفقات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري⁷⁹)، ومن خلال هذا المثال سنحاول التعرض لبعض تصنيفات مدونة التسيير لوزارة الشباب والرياضة الغير مكررة بولاية تلمسان.

مثال: بعض تفرعات العنوان الثالث وثلاثة أقسام الأولى من مدونة التسيير لوزارة الشباب والرياضة⁸⁰

الفرع الجزئي الثاني: المصالح اللامركزية التابعة للدولة

❖ العنوان الثالث: وسائل المصالح

- القسم الأول: مرتبات العمل

- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الراتب الرئيسي للنشاط
- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - التعويضات والمنح المختلفة
- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، المنح العائلية واشتراكات الضمان.
- مجموع القسم الأول:

- القسم الثاني: المعاشات والمنح

- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - ربوع حوادث العمل
- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - معاش الخدمة والأضرار الجسدية
- مجموع القسم الثاني:

- القسم الثالث: التكاليف الإجتماعية

- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المنح العائلية
- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الضمان الاجتماعي
- ✓ 11-31 المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المساهمة في الخدمات الاجتماعي.
- مجموع القسم الثالث:

التجهيز والاستثمار العمومي أو أحد حسابات التخصيص الخاص فوجد الوزير أمرا بالصرف رئيسيا أو المدير الولائي للقطاع المعني أو الأشغال العمومي أو الوالي كآمر بالصرف وحيد على المشاريع الغير مكرزة.

III-2-1 التسيير المحاسبي لميزانية القطاع الفرعي للشباب والرياضة وفق مدونة حسابات الخزينة 1967:

يتم استعمال هذه الحسابات في حالة الانفاق العمومي على المشروعات العمومية لهذا القطاع في مقابل التحويل للحسابات المعنية بالتسوية (أصحاب الحقوق على الجهة العمومية).

مثال⁸¹: حول أحد حسابات الصنف 02: عمليات الميزانية (Operations budgétaires)

حساب (202.002.007): نفقات التجهيز العمومي لقطاع الشباب والرياضة

مجموعة الحسابات: الصنف 02 عمليات الميزانية

الحساب العام رقم 20 عمليات الميزانية (تقييد نهائي)

تفرع الحساب العام رقم 202 النفقات العمومية

الحساب الثانوي رقم 202.002 نفقات التجهيز العمومي

الحساب الفرعي رقم 202.002.007 نفقات التجهيز العمومي لقطاع الهياكل الاجتماعية، الثقافية والرياضية⁸²

بينما يستعمل حساب (202.001): بالنسبة لنفقات التسيير العمومي⁸³.

ملاحظة: إلا أنه حاليا يتم التسيير وفق حسابات التخصيص الخاص رقم 145-302 عنوانه "حساب تسيير عمليات

الاستثمارات العمومية مسجل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز" بدل حسابات عمليات الميزانية المذكوره في المثال السابق⁸⁴.

ومن الملاحظ من خلال التقييد المحاسبي وفق مدونة حسابات الخزينة الحالية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي غياب حساب مخصصات الإهلاك ونقص القيمة مما يزيد من حجم الأعباء المالية للوزارة المعنية بالقطاع عند التجديد والتحديث وهو ما سوف يتم تداركه من خلال الإصلاح المحاسبي للدولة (محاسبة الحقوق المثبتة comptabilité des droits constaté).

III-2 التسيير الحديث في ظل الإصلاح لميزانية قطاع الشباب والرياضة:

كباقي القطاعات يتركز تسيير قطاع الشباب والرياضة على البرمجة بالأهداف لتتأخر قابلة للقياس من خلال التحول من

ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج

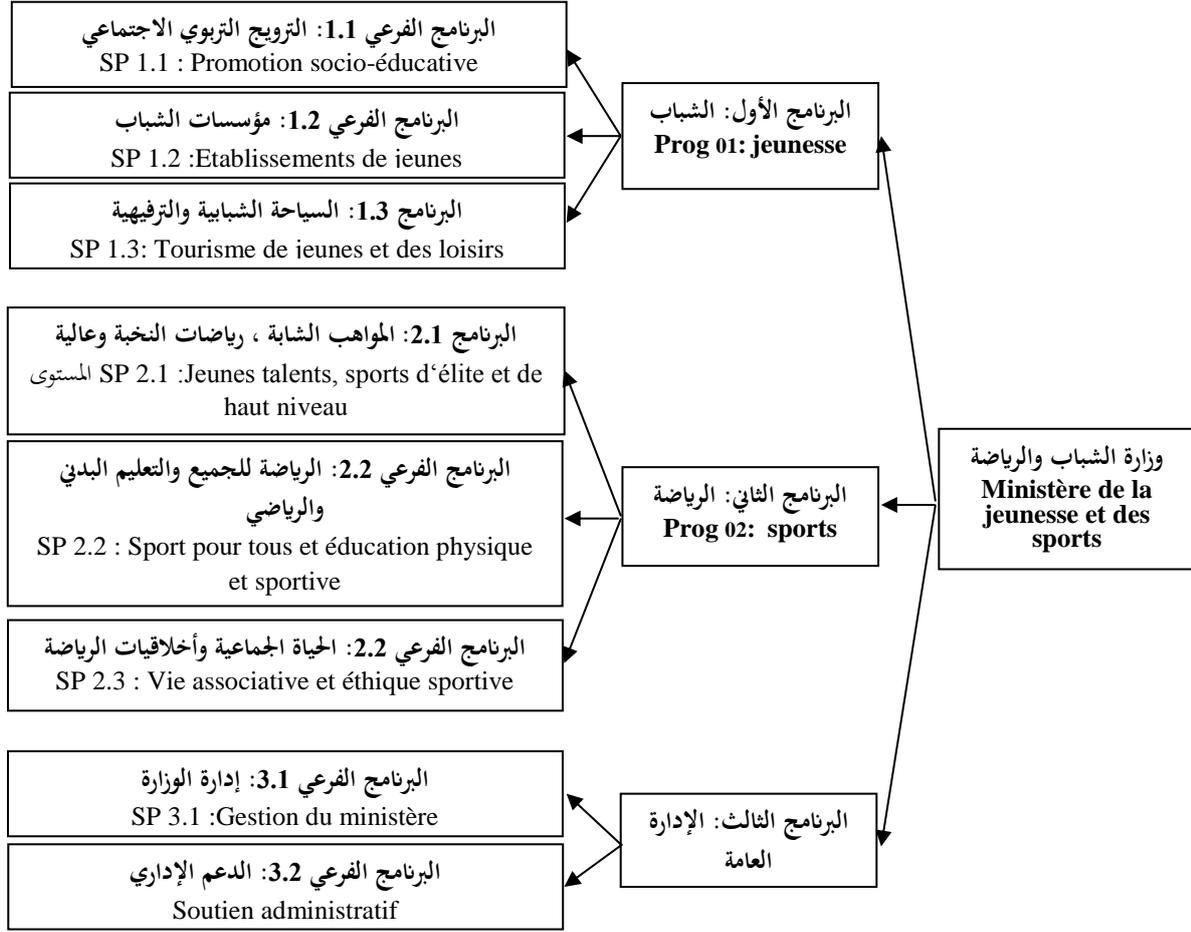
III-2-1 التسيير الميزانياتي وفق التبويب الجديد:

مواكبة للإصلاح وبهدف التخطيط السليم والبرمجة بالأهداف للمشاريع المتعلقة بقطاع الشباب والرياضة خاصة في ظل

اعتبار الميزانية العامة المصدر العمومي للتمويل الرياضي في الجزائر⁸⁵، وعليه يمكن تصنيف وزارة الشباب والرياضة من حيث نوعية

البرامج كما يلي:

الشكل 04: تبويب نفقات ميزانية وزارة الشباب والرياضة وفق البرامج



المصدر: ندوة تكوينية (2021)، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية، مصدر سبق ذكره ، ص 22.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تفرع وزارة الشباب والرياضة إلى ثلاثة برامج كبرى (الشباب، الرياضة والإدارة المركزية) على أن يتفرع كل برنامج إلى برنامج فرعي ونشاط يتماشى والأهداف المسطرة لتسهيل عملية قياس النتائج بمؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس.

الجدول 07: ميزانية البرامج متعددة السنوات لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2021

البرنامج Programme	Dépenses réelles année 2019 النفقات الحقيقية	Estimation des dépenses année 2020 النفقات المتوقعة	Dépenses prévues année 2021 النفقات المخططة	Dépenses prévues année 2022 النفقات المخططة	Dépenses prévues année 2023 النفقات المخططة
الشباب	17 654 736 198	19 773 304 542	20 208 317 242
الرياضة	34 568 010 974	38 716 172 291	39 567 928 081
الإدارة العامة	2 449 030 720	2 742 914 406	2 803 258 523
مجموع النفقات	54 671 777 892	61 232 391 239	62 579 503 846

المصدر: ندوة تكوينية (2021)، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية، مصدر سبق ذكره ، ص 23

من خلال الجدول السابق رقم 07 وبناء على ميزانية متعددة السنوات تم إعداد ميزانية سنة 2021 و2022 و2023 بالاعتماد على ميزانية 2019 (N-2)، وهو ما يستجوب نظام محاسبي ومعلوماتي فعال يساعد على توفير بيانات مالية ومحاسبية

ذات نوعية تساعد في اخذ القرار الأمثل للخيارات المالية المستقبلية بناء على المعلومات المتاحة، وهو ما يبين ضرورة وحتمية تماشي المحاور المتعلقة بالإصلاح في جوانبها الثلاث (الميزانياتي، المحاسبي والمالي) بهدف خلق نظام تسيير متكامل وفعال في إدارة المالية العمومية.

III-2-2 التسيير المحاسبي لميزانية قطاع الشباب والرياضة:

بالنسبة للتقيد المحاسبي وفق المخطط المحاسبي الجديد المرتقب بعد الإصلاح سيتم بنفس المبدأ محاسبة القيد المزدوج (Comptabilité en partie double) مع المخطط المحاسبي القديم مع تغيير في أرقام الحسابات مع إضافة الأصول الوهمية كالعلامة التجارية وبراءة الاختراع مثلا، ومخصصات الإهلاك سواء للأصول الوهمية أو الغير وهمية من عقارات ومنقولات، وتصدر الإشارة هنا إلى أن الأصول الوهمية والغير وهمية يتم تسجيلها بنفس تكلفة الإنجاز⁸⁶، وهذه هي أهم العناصر الجديدة التي يركز عليها الإصلاح وهي شبيهة بمحاسبة القطاع الخاص وهو ما من شأنه إعطاء صورة مالية حقيقية لموجودات الدولة إلا أن تحقيق هذا يستوجب الإسراع في إنهاء عملية الإحصاء الكلي للاستثمارات المادية للدولة من طرف المديرية العامة للأموال الوطنية من أجل إدراجها ضمن المخطط المحاسبي الجديد وفقا للمعيار IPSAS المتعلق بالاستثمارات⁸⁷ وذلك لمختلف الملاعب والهياكل الرياضية أو الإدارية، بالإضافة إلى أن إدراج عملية التقيد المحاسبي الآني للحقوق المثبتة المتعلقة بالإيرادات وذلك بالتنسيق مع الهيئات والمؤسسات العمومية المكلفة بتحصيل الضرائب ومختلف عائدات أملاك الدولة وهو ما يجعل التطبيق الحقيقي للإصلاح الحتاسبي يتسم بنوع من الصعوبة والتعقيد على الأقل في الوقت الراهن.

الخلاصة

من خلال البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها في ما يلي:

- يخضع نظام تسيير ومحاسبة النفقات العمومية إلى كل من مدونة التسيير، مدونة الاستثمار العمومي، مدونة حسابات الخزينة العمومية، والتعليمتين الوزارتين (C2-C1) بالنسبة لمالية البلدية، و(W2-W1) بالنسبة لمالية الولاية (كانت خارج مجال دراستنا) وهي مدونات قديمة تعود لزمان النظام المركزي في الجزائري مما يجعلها غير مرنة ولا تماشي ومتطلبات تسيير المالية العمومية في إطار الحكومة والشفافية خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي والتي يتم تحضيرها والمصادقة عليها ضمن إطار الميزانية العامة للدولة على أن يتم تنفيذها في شكل حسابات التخصيص الخاص على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الحسابات خاصة من حيث الشفافية، المسائلة والإفصاح... إلخ، وكلها أساليب تقليدية تتماشى ومنهجية ميزانية البنود.
- تسيير عمليات الإنفاق العمومي وفق أسلوب منهجية البنود يجعل الأمرين بالصرف عند نهاية السنة المالية يعملون على استهلاك المبالغ المخصصة بغض النظر عن النتائج والأهداف كون المسائلة غالبا ما تتم حول نسبة استهلاك الإعتمادات المالية.
- غياب نظام معلوماتي فعال يساهم في تبادل المعلومات بين مختلف الوزارات والمصالح المكلفة بتخطيط وتنفيذ المشاريع العمومية غالبا ما أدى إلى تداخل المشاريع بين مختلف القطاعات في نفس المكان، بالإضافة إلى صعوبة تجميع البيانات وعرضها بالسرعة المطلوبة

- وفي الأخير يمكن القول أن كما أن عصرنة النظام الموازاني للجزائر (Modernisation Système Budgétaire) MSB بجوانبه الثلاث (المالي والقانوني، المحاسبي والمعلوماتي) من شأنه توفير مؤشرات قياس ذات نوعية تساهم في تعزيز المسائلة والحوكمة بالإضافة إلى ربط البرامج بالأهداف والنتائج عن طريق مؤشرات الأداء إلا أن هذا يبقى لحد الآن مجرد استشراف في ظل التأخر الكبير في تبنى هذه الإصلاحات لحد الآن، والتي من المقرر تبنيتها في الواقع الميداني بداية من سنة 2023 (القانون العضوي الجديد رقم 15-18، ومحاسبة الذمم أو الحقوق المثبتة بالإضافة إلى تحسين جودة النظام المعلوماتي).

منهجية تسيير عمليات الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023
دراسة تحليلية لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث

الإحالات والمراجع:

- ¹ محمد سمير طوبار (2006)، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، مصر، ص 91.
- ² سوزي عدلي ناشد (2000)، الوجيز في المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 23.
- ³ طاهر الجنابي (2017)، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، ص 31.
- ⁴ وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 251.
- ⁵ B.Yeles chaouche، le budget de l'Etat et les collectivités locales، O.P.U، Alger، 1980، P 47.
- ⁶ المادة 24 من قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية.
- ⁷ المادة السادسة (06) من القانون 90-21 والمتعلق بقانون المحاسبة العمومية.
- ⁸ لحول كمال (2014)، اختيار المشاريع العمومية -دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب- مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، ص 75.
- ⁹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 252.
- ¹⁰ المادة 35 من قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية.
- ¹¹ صالح الرويلي، (1992)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، ص 32.
- ¹² خزينة ولاية تلمسان (2020)، المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة، وزارة المالية، نموذج من تنظيم من ميزانية التسيير لمديرية الأشغال العمومية.
- ¹³ لحول كمال، بوهنة علي (2021)، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص 153.
- ¹⁴ نفس المرجع السابق، ص 151.
- ¹⁵ Manuel du Contrôle des Dépenses Engagées, .op.cit. P 15
- ¹⁶ لحول كمال، بوهنة علي (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 151.
- ¹⁷ Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire، Wilaya de Tlemcen، Nomenclature des Investissements Publics PSD et PCD.
- ¹⁸ Manuel du Contrôle des Dépenses Engagées (2007)، Ministère Des Finances، Direction Générale du Budget، P 43.
- ¹⁹ المادة 16، المرسوم رقم 98-227 والمتعلق بنفقات التجهيز العمومي.
- ²⁰ نفس المرجع السابق، ص 87.
- ²¹ لحول كمال، بلجيلالي محمد (2015)، واقع التسيير المالي والمحاسبي لمالية البلدية في ظل الإجراءات المحاسبية والقانونية الراهنة مع دراسة تحليلية لمنظ التسيير المالي والمحاسبي للبلدية - دراسة حالة خزينة بلدية تلمسان- المؤتمر الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، ص 07.
- ²² منصور الزين، دروس في المحاسبة العمومية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية، ص 08.
- ²³ المادة 01 من قانون 90-21، والمؤرخ في 15-08-1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

²⁴ Ministère des Finances (2011) , Direction Générale de Comptabilité, ENTA / ISGP, Comptabilité du trésor, Formation initiale des Inspecteurs principaux du trésor, P 18.

²⁵ عبدالله عبد السلام أحمد (2006)، آمال محمد كمال إبراهيم، مراجعة تحسين الشاذلي، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، مركز جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 08.

²⁶ Ministère des Finances (2009) , Direction Générale de Comptabilité, ENTA / ISGP, Op,Cit, P 18.

²⁷ Ministère des Finances (2009) , Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Nomenclature des Comptes du Trésor, P 09.

²⁸ Ministère des Finances (2011) , Direction Générale de Comptabilité, ENI / Ecole nationale des Impôts, Comptabilité du trésor, Formation initiale des Inspecteurs principaux du trésor, P 06 .

²⁹ لحول كمال (2014)، اختيار المشاريع العمومية، دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 149.

³⁰ زهير شلال (2014)، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 154.

³¹ Ministère des Finances (1998) , Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Instruction générale, Instruction N° 44.

³² البانتيوم بالإنجليزية (Pentium): هي سلسلة من وحدات المعالجة المركزية نظام معلوماتي لشركة إنتل للحواسيب المكتبية والمحمولة، وتم عرضها في سنة 1993. 2008 وهو الجيل الخامس من الهندسة الدقيقة (Microarchitecture) لدى شركة إنتل.

³³ وزارة المالية الجزائرية (2012)، مديرية الاتصال، تاريخ وتطور وزارة المالية، ص 148.

³⁴ فوجيتسو سيمينز كومبيوتر المحدودة بالإنجليزية (Fujitsu Siemens Computers, Inc) هي شركة يابانية وألمانية مُصنعة لتقنيات المعلومات، تقوم ببيع المنتجات المعلوماتية، تأسست سنة 1999.

³⁵ وزارة المالية الجزائرية (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³⁶ يونس أحمد البطريق (1984)، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ص 256.

³⁷ Denideni Yahia (2002) ،La pratique du système budgétaire de l'etat en algerie•OPU ،Alger ، P 315.

³⁸ ندوة تكوينية (جويلية 2021)، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية (SÉMINAIRE SUR LA REFORME BUDGETAIRE) (ET LA LOLF)، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، ص 08 و 09 (بتصرف).

³⁹ لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية، دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مرجع سبق ذكره، ص 151.

⁴⁰ بريماكند، ترجمة حسين بن عبد الرحمان باحص، مراجعة أحمد أبو مندور إبراهيم، وبابكر الأمير باكر (1999)، المحاسبة الحكومية الفعالة، مركز البحوث والدراسات الإدارية، المملكة العربية السعودية، ص 90.

⁴¹ بإيمة محمد قاشمة، الأنظمة الحديثة للمحاسبة الحكومية، البرنامج التدريبي التفاعلي الإلكتروني عن بعد، 25 إلى 27 جويلية 2021، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 17.

⁴² عبد السميع رويبة، واقع اصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر خال الفترة (2003-2008)، ملتقى وطني بعنوان واقع إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 05.

⁴³ عبود ميلود (2020)، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية، في الجزائر دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، ص 229.

⁴⁴ نفس المرجع السابق، ص 291.

منهجية تسيير عمليات الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023
دراسة تحليلية لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث

- ⁴⁵ نفس المرجع السابق، ص 293.
- ⁴⁶ الإتحاد الدولي للمحاسبين (2010)، إصدارات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، الجزء الأول، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 05.
- ⁴⁷ مراد بوعيشاوي، عماد غزاري (2020)، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء القانون العضوي الجديد 18-15 والمتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد العاشر، العدد الأول، ص 04.
- ⁴⁸ ندوة تكوينية، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- ⁴⁹ حاج جاب الله أمال (2021)، الإطار القانوني لقوانين المالية، دراسة تحليلية للقانون العضوي 18-15، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، ص 117.
- ⁵⁰ بساعد علي (2021)، تقديم الإصلاح الموازني الأهداف والخطوط العامة، المدرسة العليا للقضاء، ص 06.
- ⁵¹ محمد مسعي (2020)، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، أهميته وصعوبة تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص 74.
- ⁵² المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 21-313.
- ⁵³ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الإقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص 34.
- ⁵⁴ عبد المطلب عبد الحميد (2005)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص 185.
- ⁵⁵ علي بساعد، مرجع سبق ذكره، ص 04.
- ⁵⁶ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والمتعلق بكيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.
- ⁵⁷ المادة 50 من أمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جوان 2015، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- ⁵⁸ المادة 79 من القانون العضوي 18-15 والمتعلق بقوانين المالية.
- ⁵⁹ المادة 86 من القانون العضوي 18-15، مرجع سبق ذكره.
- ⁶⁰ عبد العزيز جراد وطلبة السنة المدرسة الوطنية للإدارة، ملتقى وطني حول الحكم الراشد في الإدارة العمومية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، ص 73.
- ⁶¹ المادة 20 من مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020 كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.
- ⁶² سعد بن محمد الهومل (2019)، المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص 18.
- ⁶³ زهير شلال، مرجع سبق ذكره، ص 188.
- ⁶⁴ المادة 65 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018.
- ⁶⁵ وليد بن محمد الشباني (2014)، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ص 116.
- ⁶⁶ اسماعيل حسين أحمر (2003)، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، ص 139.
- ⁶⁷ حاج جاب الله أمال (2018)، تطبيق الإدارة الالكترونية في وزارة المالية مع دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في إطار الإصلاحات المالية و الميزانياتية، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، ص 06.
- ⁶⁸ نفس المرجع السابق، ص 35.

- ⁶⁹ حاج جاب الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- ⁷⁰ تم دمج المديرية العامة للمحاسبة والمديرية العامة للخزينة تحت اسم المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-251 المؤرخ في 06 جوان 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.
- ⁷¹ خديم مسعود، مراقب مالي لبلدية ورقلة (2021)، المحاسبة العمومية، دورة تكوين ورسكلة لإطارات المديرية العامة للميزانية (المصالح الخارجية)، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، ص 13.
- ⁷² شركة أوراكل بالإنجليزية (Oracle Corporation) هي أحد أهم أكبر شركات تقنية المعلومات بشكل عام وقواعد البيانات بشكل خاص. تأسست شركة أوراكل في العام 1977، ولدى الشركة عدد من مراكز الخدمة للعملاء في العديد من دول العالم.
- ⁷³ كمال درويش وآخرون (2013)، اقتصاديات الرياضة، مكتبة الأنجلومصرية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، ص 09.
- ⁷⁴ كمال جميل الريطي (2015)، الإستثمار الرياضي في التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة طريق العلم، شركات المهندسين زيادة المناصير، عمان، المملكة الأردنية، ص 67.
- ⁷⁵ المرسوم الرئاسي رقم 01-62 الصادر في 1963، والمتعلق بإنشاء وزارة الشباب والرياضة.
- ⁷⁶ الموقع الرسمي لوزارة الشباب والرياضة الجزائرية (سبتمبر 2018)، في ما يخص الوزارة:
<https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/ministere-ar/a-propos-ar>
- ⁷⁷ التعليم الوزاري المشتركة المتعلقة بين وزارة المالية ووزارة الداخلية الجزائرية، والمتعلقة بالعمليات المالية لميزانية الولاية (W1، W2) المؤرخة في سنة 1971.
- ⁷⁸ التعليم الوزاري المشتركة المتعلقة بين وزارة المالية ووزارة الداخلية الجزائرية، والمتعلقة بالعمليات المالية لميزانية البلدية (C1، C2) المؤرخة في سنة 1971.
- ⁷⁹ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 مارس 2019 يحدد مدونة نفقات التسيير المعنية بإجراء رقابة النفقات التي يلتزم بها، في شكلها اللاحق، للمؤسسات.
- ⁸⁰ المرسوم التنفيذي رقم 21-15 المؤرخ في 02 جانفي 2021، والمتضمن توزيع الإعتمادات المخصصة لوزير الشباب والرياضة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2021 (المصالح الغير ممرضة، ولاية تلمسان).
- ⁸¹ زهير شلال (2014)، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 154.
- ⁸² Ministère des Finances, Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Nomenclature des Comptes du Trésor
- ⁸³ زهير شلال، مرجع سبق ذكره، ص 161.
- ⁸⁴ المادة 120 من قانون المالية السنوي 2017.
- ⁸⁵ شنتوف خيرة (2012)، تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر مع دراسة حالة فريق وداد تلمسان، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، ص 119.
- ⁸⁶ زهير شلال، مرجع سبق ذكره، ص 193.
- ⁸⁷ الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010)، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزء الأول، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غازل، عمان، المملكة الأردنية، ص 75.